

Distr.: General
10 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٤٠ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الحالة في أفغانستان وانعكاساتها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولاً – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٤٠٥ (٢٠١٨)، اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير ما استجد في أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/888–S/2018/539)، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات السياسة والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – تكثفت التعبئة السياسية مع قيام جماعات المعارضة بتشكيل تحالفات قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية تطالب بإصلاحات انتخابية، وهدد بعضُها بمقاطعة الانتخابات في حال عدم تلبية مطالبها. وبعد سلسلة طويلة من المفاوضات مع الحكومة، عاد النائب الأول للرئيس عبد الرشيد دوستم إلى أفغانستان بعد أن كان مقيما في تركيا لأكثر من عام. واستمرت هيئات إدارة الانتخابات في التحضير للانتخابات البرلمانية، وإن كان قد اقتُرح تأجيل انتخابات مجالس المقاطعات، المزمع إجراؤها أصلا في نفس التاريخ، بسبب العدد المنخفض للمرشحين. ونفذت الحكومة وحركة الطالبان فترات متداخلة من وقف إطلاق النار في عطلة عيد الفطر، مما أدى إلى انخفاض العنف لمدة ثلاثة أيام وعقد اجتماعات علنية بين الحكومة وجهات موالية للحركة. ومع ذلك، رفضت الحركة دعوات لتمديد وقف إطلاق النار، واستأنف الجانبان





العمليات الهجومية. وأعلنت الحكومة فترة ثانية من وقف إطلاق النار لعطلة عيد الأضحى، شرط بقيام الحركة بالمثل، بيد أن هذه الأخيرة لم تبادر إلى ذلك. وظلت الحالة الأمنية متقلبة، مع شن هجمات في ولاية غزني وعبر المناطق الشمالية، ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين عند مستويات عالية جدا. وواصلت الحكومة جهودها الإصلاحية في إطار التحضير لمؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان المقرر عقده في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ووضعت الصيغة النهائية لسياسة الحوكمة دون الوطنية وأتمت عملية تعيين جماعية لوظائف الخدمة المدنية على أساس الجدارة. واستمرت أحوال الجفاف في تدمير سبل العيش وسببت المزيد من تشريد السكان في غرب أفغانستان. وسُجل عدد قياسي من العائدين من جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٨، في حين ظلت أعداد العائدين من باكستان منخفضة نسبيا.

ألف - التطورات السياسية

٤ - كانت تعبئة المعارضة السياسية المبينة في تقريري السابق، قد تكثفت مع اقتراب الانتخابات البرلمانية وزيادة وضوح الصعوبات في العملية. وقد بدا في السابق أن هذه التعبئة كانت لغرض المشاركة في الانتخابات، ولكن بدأت الأحزاب المعارضة بشكل متزايد في انتقاد العملية ذاتها. وشككت الأحزاب بوجه خاص في إعلان اللجنة الانتخابية المستقلة تسجيل أكثر من ٩ ملايين ناخب. وبدأت تتعالى أصوات تدعو إلى استبدال حكومة الوحدة الوطنية بإدارة مؤقتة، وهو موقف كان في السابق موقفا هامشيا بدأ يتبلور ضمن التيار السياسي الرئيسي.

٥ - وكان الاستياء من الأعمال التحضيرية للانتخابات متركزا إلى حد كبير في الشمال، حيث واصلت الظروف الأمنية تدهورها، واتهمت بعضُ شخصيات المعارضة الحكومةَ بالتدبير عمدا لحرمان المجتمعات المحلية الشمالية من المشاركة. وقد تفاقم هذا التصور في أعقاب إلقاء القوات الحكومية القبض في ٢ تموز/يوليه على نظام الدين قيصري، رئيس الشرطة في إحدى المقاطعات وأحد المقربين من السيد دوستم في ولاية فارياب. وأثار اعتقاله احتجاجات في ولاية فارياب ذات الأغلبية الأوزبكية سرعان ما عمت محافظات شمالية أخرى بينها بلخ وتخار وجوزجان وسربل وسمنكان وقندوز. وطالب المحتجون بإطلاق سراح السيد قيصري وعودة السيد دوستم، الذي كان مقيما في تركيا منذ أيار/مايو ٢٠١٧، وحذَّر البعضُ بأنهم سيقاطعون الانتخابات ويشكلون حكومة مستقلة في حال عدم تلبية مطالبهم. وعندما رفضت الحكومة تلبية هذه المطالب، عمد المحتجون إلى قطع الطريق السريع بين كابل ومزار الشريف في ولاية سمنكان، وفرضوا بالقوة إغلاق مكاتب الولايات التابعة للجنة الانتخابية المستقلة في ست ولايات، وأغلقوا الطريق المؤدي إلى الميناء البري الهام في ميمنة. وبعد أسبوعين من عدم الاستقرار المتزايد، بدأت الحكومة مفاوضات مع حزب جنبش ملي السياسي بشأن عودة النائب الأول للرئيس. وفي إطار هذه المفاوضات، أُطلق سراح السيد قيصري من السجن يوم ٢١ تموز/يوليه، وأُعيد إلى مكان متفق عليه من الطرفين، برفقة حرس من المديرية الوطنية للأمن وحزب جنبش ملي.

٦ - وفي أعقاب مفاوضات مع ممثلين عن القصر الرئاسي، عاد السيد دوستم إلى كابل في ٢٢ تموز/يوليه. واستقبل حشدا من الشخصيات السياسية، بما في ذلك الحاكم السابق لولاية بلخ عطا نور والرئيس التنفيذي الثاني محمد محقق. وتحدث السيد دوستم أمام المحتشدين، وأعلن عزمه على العمل مع الحكومة بشأن السلام والانتخابات. وفي أعقاب عودة السيد دوستم، خفت حدة الاحتجاجات في الشمال على الفور، مما أتاح إعادة فتح الحدود والطرق السريعة والمكاتب الحكومية في ست ولايات. ولم تحدث أي تطورات في الإجراءات القانونية ضد السيد دوستم، الذي ما زال صادرا في حقه قرار اتهام يتعلق بالاعتداء الجنسي المزعوم على خصم سياسي في عام ٢٠١٦.

٧ - وبعد أشهر من المفاوضات بين جماعات المعارضة، أُطلق الائتلاف الوطني الكبير لأفغانستان في كابل في ٢٦ تموز/يوليه. وضم الائتلاف الجديد أعضاء من التحالف السابق لإنقاذ أفغانستان، المعروف أيضا باسم تحالف أنقرة، الذي يضم السيد دوستم والسيد نور والسيد محقق، فضلا عن ممثلين عن أحزاب سياسية أخرى ومعارضين للحكومة كانوا محايدين في السابق. وأدى ذلك إلى توسيع القاعدة الأصلية لتحالف أنقرة، الذي كان شُكل في أول الأمر باعتباره إلى حد كبير تجمعا للجماعات الشمالية من غير البشتون ومن الجماعات الجهادية السابقة. وأيد الرئيس السابق حامد كرزاي أهداف التحالف، رغم عدم انضمامه إليه بشكلٍ رسمي.

٨ - وواصل تحالفٌ منفصل ولكن متداخل يتألف من ٢٧ حزبا سياسيا، أنشئ لأول مرة في آذار/مارس، المطالبةَ بإدخال تغييرات على النظام الانتخابي والتشكيكَ في استقلالية اللجنة الانتخابية المستقلة. ولدى انتهاء عملية تسجيل الناخبين، طالبت هذه المجموعة بإبطال قائمة الناخبين، وبإجراء تسجيل بيومتري للناخبين. بيد أن اللجنة ردت بأنه يستحيل تنفيذ ذينك المطلبين قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وأُجريت سلسلة من المناقشات عقدها سرور دانش، النائب الثاني للرئيس، مع اللجنة والمجموعة في أواخر تموز/يوليه وبداية آب/أغسطس، من دون التوصل إلى نتيجة. ومع تعثر المفاوضات، هددت الأطراف بمقاطعة أو عرقلة إجراء الانتخابات في حال عدم تلبية مطالبها. وانضم بعض الأعضاء إلى الرئيس السابق كرزاي في الدعوة إلى إنشاء إدارة مؤقتة.

٩ - وساعد تعيينُ كبير موظفي شؤون الانتخابات في اللجنة الانتخابية المستقلة في ١٩ تموز/يوليه على القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظرا لأن تلك الوظيفة البالغة الأهمية كانت شاغرة منذ أواخر عام ٢٠١٧. وبدأ تسجيل الناخبين في مراكز الولايات في ١٤ نيسان/أبريل، وامتد التسجيل لاحقا إلى المقاطعات والمناطق الريفية، وانتهى في ٢٧ تموز/يوليه. وأعلنت اللجنة تسجيل حوالى ٩,٥ ملايين ناخب، ٣٤ في المائة منهم من النساء. وبمجرد اكتمال التسجيل، بدأت اللجنة في رقمنة السجلات من أجل إنشاء قائمة واحدة للناخبين يمكن العودة إليها للتأكد من عدم وجود ازدواجية وتصنيفها حسب مراكز الاقتراع. وشككت أحزاب المعارضة والعديد من الشخصيات السياسية في مصداقية عدد الناخبين المسجلين، مشيرين إلى الظروف الأمنية السيئة وأمثلة مزعومة على حدوث غش.

١٠ - وكانت الاحتجاجات ضد الحرمان من المشاركة في الاقتراع الذي حصل في السابق والذي يُحتمل حصوله مستقبلا بسبب انعدام الأمن في ولاية غزني قد حالت دون القيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات، وذلك بقيام ممثلي جماعتي البشتون والطاجيك باحتجاجات، مطالبين بتقسيم الولاية إلى دوائر انتخابية أصغر. وحال المتظاهرون دون الوصول إلى مكتب اللجنة الانتخابية للولاية طيلة فترة التسجيل، مانعين بذلك تسجيل الناخبين وتقدم المرشحين للترشح. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، قررت اللجنة تقسيم غزني إلى ثلاث دوائر انتخابية كحل محتمل لتهدئة أوجه القلق المتعلقة بالحرمان من المشاركة في الاقتراع. بيد أن القرار لم يهدئ من روع المحتجين، وأدى إلى احتجاجات مضادة من جانب جماعة الهزارة، مما أدى إلى استمرار إغلاق مكتب اللجنة في الولاية.

١١ - واختُتم تسجيل المرشحين للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في ١٢ و ١٤ حزيران/يونيه، على التوالي، وصدرت قائمة أولية بالمرشحين البرلمانيين لـ ٣٣ ولاية في ٢ تموز/يوليه. بيد أن أعداد المرشحين لانتخابات مجالس المقاطعات كانت منخفضة، ولم يكن هناك عدد كاف من المرشحين لإجراء

انتخابات تنافسية إلا في ٤٠ من ٣٨٧ مقاطعة. ويرجع عدم وجود مرشحين أساسا إلى انعدام الأمن وشروط التحصيل العلمي التقييدية (الحصول على شهادة التعليم الثانوي)، وعدم الوضوح فيما يتعلق بمهام مجالس المقاطعات. وفي ٢٩ تموز/يوليه، اقترحت اللجنة الانتخابية المستقلة رسميا تأجيل انتخابات مجالس المقاطعات والانتخابات البرلمانية لولاية غزني بموجب المادة ١٠٤ من قانون الانتخابات، التي تسمح بتأجيل الانتخابات لدواعي انعدام الأمن أو غير ذلك من الظروف التي يستحيل معها إجراء انتخابات نزيهة. وأحيلت المسألة إلى لجنة خاصة تتألف من مجلس الأمن الوطني، ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس القضاة، ورئيس اللجنة المستقلة للإشراف على تنفيذ الدستور، من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

١٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، عين الرئيس ١٠٢ من مفوضي مكاتب الولايات التابعة للجنة الشكاوى الانتخابية، بعد ثلاثة أشهر من المهلة النهائية المحددة قانونا. ونتيجة للتأخر في تعيين المفوضين، لم يكن قد تم البت سوى في ٢٤٠ شكوى من الشكاوى الـ ٦٨٠ حتى ٢٠ آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، ووفقا لأحكام القانون الانتخابي لعام ٢٠١٦، أنشئت لجنة للتحقق، تتألف من ممثلين عن لجنة الشكاوى الانتخابية، والمديرية المستقلة للحكم المحلي، ووزارة الداخلية، والمديرية الوطنية للأمن، من أجل تحديد وإبطال ترشيح المرشحين المرتبطين بالجماعات المسلحة غير المشروعة. وفي ٤ آب/أغسطس، أبلغت لجنة التحقق ٢٥ مرشحا بأنهم استُبعِدوا من التنافس في الانتخابات بسبب صلاتهم بجماعات مسلحة غير مشروعة. وفي أعقاب فترة استعراض للمرشحين الموصى باستبعادهم، أعلنت لجنة الشكاوى الانتخابية في ١٠ آب/أغسطس استبعاد ما يبلغ مجموعه ٣٥ مرشحا. وفي أعقاب إعلان القائمة النهائية للمرشحين، بدأ عدد من أنصار المرشحين المستبعدين في تنظيم احتجاجات في كابل وفي جميع أنحاء البلد. وأدت هذه الاحتجاجات إلى إغلاق مجمَّع مقر اللجنة الانتخابية المستقلة في كابل، واعتبارا من ٢١ آب/أغسطس، ٩ مكاتب للجنة الانتخابية المستقلة في ولايات بدخشان وبروان وتخار وبل خمري وسمنكان وغارديز وقندوز وكابل ولوكر. وأدى إغلاق مقر اللجنة الانتخابية المستقلة عمليا إلى إيقاف عملية إدخال البيانات في سجل الناخبين واسترجاع دفاتر تسجيل الناخبين من عدد من الولايات، إلى جانب غير ذلك من الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي ٨ آب/أغسطس، أصدر الرئيس غني مرسوما بشأن ضمان حياد المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية في الانتخابات وأمن العملية الانتخابية.

١٣ - وأقرت اللجنة الانتخابية المستقلة سياستها للمساواة بين الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات واعتمدت ١٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني و ١٥ وسيلة إعلامية و ٢٠ حزبا سياسيا لرصد ومراقبة جميع جوانب العملية الانتخابية. ومن بين ٢ ٥٦٤ مرشحا لمجلس النواب، ولسي جركه، كانت هناك ٣٩١ امرأة.

١٤ - ومن أجل دعم الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٨، وقّعت الأمم المتحدة وهيئات إدارة الانتخابات في ٢٥ تموز/يوليه وثيقة منقحة لمشروع دعم الانتخابات، مع تعهد الجهات المانحة بتقديم دعم مالي إضافي بمبلغ ٥٧ مليون دولار.

١٥ - واستمر الزخم في دعم عملية السلام مع حركة الطالبان، بفضل تزايد المشاركة النشطة للمجتمع المدني والزعماء الدينيين للدعوة إلى السلام بين الحكومة والحركة. وقام ممثلو حركة السلام الشعبية، التي بدأت أساسا كحركةٍ منظِّمة لسلسلة من الاعتصامات في جنوب أفغانستان، بمسيرة من لاشكار كاه في ولاية هلمند، مرورا بولايات قندهار وزابل وغزني ووردك، قبل أن تصل إلى كابل في ١٨ حزيران/يونيه. ونظمت المجموعة سلسلة من الاعتصامات في كابل أمام سفارات الاتحاد الروسي وباكستان

وجمهورية إيران الإسـلامية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مجمَّع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة)، قبل الانطلاق في مسيرة إلى ولاية بلخ. كما اضطلع الزعماء الدينيون بدور علني أكبر في الدعوة إلى عملية للسلام. ففي تجمع نُظم في كابل في ٤ حزيران/يونيه، أصدر أكثر من ٣٠٠٠ من علماء الدين فتوى تعتبر التمرد ضد الحكومة الأفغانية غير شـرعي، ودعوا الحركةَ إلى الانضـمام إلى مفاوضـات السـلام. وأعقب ذلك في ١٠ و ١١ تموز/يوليه تجمُّع للزعماء الدينيين من أكثر من ٣٠ بلدا في المملكة العربية السـعودية، أعرب فيه المشاركون مرة أخرى عن دعمهم للسلام في أفغانستان.

١٦ - وبفضل التطورات المؤاتية لإرساء السلام في المجال المدني، لاحت بوادر مرونة بين الأطراف الرئيسية في النزاع. ففي ٧ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس غني وقف الأعمال العدائية من جانب واحد مع حركة الطالبان لمدة ثمانية أيام، ابتداءً من ١٢ حزيران/يونيه، بمناسبة عطلة عيد الفطر. وبعد يومين، أصدرت الحركة إعلان وقف إطلاق نار من جانبها لمدة ثلاثة أيام خلال فترة العيد من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه. وشهدت الأيام الثلاثة التالية التي أوقف الجانبين إطلاق النار فيها انخفاضـا كبيرا في حوادث العنف، باسـتثناء حادثتين رئيسـيتين تمثلتا في هجومين انتحاريين في جلال أباد يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، أعلن تنظيمُ الدولة الإسـلامية في العراق والشـام - ولاية خراسـان المسـؤولية عنهما. ودخل مقاتلو الحركة المناطق الخاضـعة لسـيطرة الحكومة في جميع أنحاء البلد، وعُقِدت اجتماعات علنية غير مسـبوقة في ولايات عدة بين المسـؤولين الحكوميين وقيادات الحركة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن وقف إطلاق النار سيمدَّد ١٠ أيام أخرى بعد العطلة. ولكن الحركة رفضت تمديد وقف إطلاق النار من جانبها وشرعت في شـنّ العمليات الهجومية من جديد في ١٨ حزيران/يونيه. ومع أن وقف إطلاق النار قوبل بحماس في وسائل التواصل الاجتماعي إجمالا، فقد انتقدت بعض الشخصيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحكومة لتمديدها وقف إطلاق النار من جانب واحد. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أعلن الرئيس غني انتهاء وقف إطلاق النار من جانب الحكومة رسميا، وقال إن الحكومة تود أن تبدأ حوارا بين الأطراف الأفغانية في أقرب وقت ممكن، على أن تليه مرحلة ثانية تشـارك فيها بلدان المنطقة والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

١٧ - وفي الأسـابيع التالية، وردت تقارير إعلامية عن إجراء محادثات مباشـرة بين الولايات المتحدة وحركة الطالبان. وعلى الرغم من هذا التطور المذكور، وما جرى تداوله كذلك من روايات عن تزايد الاتصالات غير الرسمية بين جميع الأطراف، لم يتحقق هدف إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين الحكومة الأفغانية والحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٨ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أعلن الرئيس غني وقف إطلاق النار للمرة الثانية ابتداءً من عشية عطلة عيد الأضحى في ٢٠ آب/أغسطس حتى عطلة المولد النبوي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن وقف إطلاق النار كان مشـروطا بإعلان مماثل لوقف إطلاق النار من جانب الحركة التي لم يرد منها رد رسمي. ولقي ذلك الإعلان ترحيبا من أعضـاء المجتمع الدولي، بما في ذلك باكسـتان والولايات المتحدة والناتو، ولكنه أثار جدلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي ونشبت إثره مظاهرة صغيرة في كابل.

١٩ - وأحرزت الحكومة تقدما محدودا في تنفيذ اتفاق السـلام الذي أبرمته في أيلول/سـبتمبر ٢٠١٦ مع الحزب الإسـلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار. وفي ٢٥ تموز/يوليه، التقى ممثلو الحزب بممثلي بعثة الدعم الوطيد التابعة للناتو لمناقشـة قائمة تضـم ٥٩ سـجينا متبقيا يقترح الحزب الإفراج عنهم. بيد أن

الطلبات المتكررة للإفراج عنهم قوبلت بالرفض، فيما يُعزَى بالأساس إلى عدم وجود ضمانات كافية تكفل عدم عودة السجناء المفرج عنهم إلى صفوف المتمردين. وفي ٢٨ تموز/يوليه، التقى أعضاء الأمانة التنفيذية المشتركة لتنفيذ الاتفاق بممثلي المديرية الوطنية للأمن ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع لمناقشة تنفيذ الاتفاق، بما يشمل الإفراج عن السجناء في المستقبل وتوزيع الأراضي، فضلا عن التأثير المحتمل لحركة التقاعد الأخيرة في قطاع الأمن على أفراد الأمن التابعين للحزب.

باء - الأمن

٢٠ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في ظل استمرار العدد المرتفع من الحوادث الذي حد منه لفترة وجيزة انحسار العنف أثناء اتفاقات وقف إطلاق النار في عيد الفطر. وفي الفترة من ١٥ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس، سجلت البعثة ما مجموعه ٥ ٨٠٠ حادثة أمنية، فيما يمثل انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٧. وشهدت المنطقة الجنوبية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية الشرقية، حيث شكلت نسبة الحوادث في تلك المناطق الثلاث ٦٧ في المائة من مجموع الحوادث. ومع أن الاشتباكات المسلحة ظلت تشكِّل العدد الأكبر من الحوادث الأمنية (٦١ في المائة من جميع الحوادث)، فقد انخفض عدد الاشتباكات المسلحة بنسبة ١٤ في المائة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بفئات الحوادث الأخرى، زادت الهجمات الانتحارية بنسبة ٣٨ في المائة وزادت الغارات الجوية التي شنها سلاح الجوي الأفغاني والقوات العسكرية الدولية بنسبة ٤٦ في المائة مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.

٢١ - وظلت أوجه القلق تسود تدهور الأوضاع الأمنية في الشمال. وتقلصت سيطرة الحكومة على الأراضي في ولاية فارياب، إذ بسطت حركة الطالبان سيطرتها على ثلاثة مراكز إدارية محلية، واجتاحت قاعدةً الجيش الوطني الأفغاني في غورماج خلال أسبوع في آب/أغسطس. وسُجلت مستويات مرتفعة من الاشتباكات البرية في ولايات بلخ وجوزجان وفارياب، بينما كان للحوادث الواقعة على الطريق الدائري تأثير سلبي على الحركة بين عواصم الولايات الثلاث. وإجمالا، ارتفعت نسبة الحوادث الأمنية المسجلة في المنطقة الشمالية بمعدل ١٧ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ مقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.

٢٢ - وانخفض المستوى العام للعنف بدرجة كبيرة خلال فترة وقف إطلاق النار في عيد الفطر التي تخللتها فترات ارتفاع لمعدل الاشتباكات المسلحة في الأسابيع السابقة واللاحقة. وخلال الأسبوع الذي شمل عطلة العيد، سجلت البعثة وقوع ما مجموعه ٢٨٥ حادثة، وهو أدنى مستوى عنف شهدته فترة أسبوع واحد منذ بدء عملية نقل المسؤوليات الأمنية في عام ٢٠١٤. بيد أن الأسابيع التي تلت وقف إطلاق النار شهدت مرة أخرى زيادة في الاشتباكات المسلحة التي بادرت الحركة إلى شنها، إذ سعت هذه الأخيرة إلى استعادة زمام المبادرة في العمليات الهجومية في أعقاب الأحداث غير المسبوقة للعيد.

٢٣ - ولم تحدث تغيرات مستدامة في السيطرة على الأراضي بين الحكومة وحركة الطالبان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشنت الحركة عددا من الهجمات على المراكز الإدارية المحلية، وفرضت سيطرتها مؤقتا على جغتو وديه ياك في ولاية غزني، وتلاه وبرفك وبركا في ملاية بغلان، وأتغار في ولاية زابل، قبل الانسحاب في أعقاب الهجمات المضادة التي شنتها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، مدعومةً في كثير من الأحيان بضربات جوية عسكرية دولية. وفي ١٠ آب/أغسطس، شنّت الحركة هجوما واسع النطاق على مدينة غازني، عاصمة ولاية غزني. ودام القتال خمسة أيام قبل أن تدفع قوات الأمن الوطنية الأفغانية

مقاتلي الحركة إلى أطراف المدينة. ووردت تقارير أخرى عن هجمات على المراكز الإدارية المحلية ديه ياك وخواجة عمري وأجرستان في ولاية غزني، فضلا عن نصب الحركة كمائن لقوات الدعم المتجهة إلى غزني في ولايات زابل ولوكر ووردك. ولا تزال مستويات انعدام الأمن مرتفعة على الطريق السريع الرئيسي الممتد بين مدينتي كابل وقندهار.

٢٤ - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان يتمتع بحضور كبير في المنطقة الشرقية، حيث أعلن مسؤوليته عن ثماني هجمات انتحارية وهجمات مركَّبة في ولاية ننكرهار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهجومين في كابل وواحد في مدينة غرديز. وواصل التنظيم قتاله ضد حركة الطالبان في الشرق، حيث وردت تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة في ولايتي كونار وننكرهار. وواصلت القوات العسكرية الدولية استهداف التنظيم في ولاية ننكرهار، حيث شنّت سلسلة من الغارات الجوية على الأهداف التابعة له في مناطق ده بالا وآتشين وخوجياني ونازيان وشيرهار بولاية ننكرهار. وفي ١ آب/أغسطس، أعلنت مجموعةٌ كبيرة من المقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان استسلامها للحكومة في ولاية جوزجان، في أعقاب سلسلة من المعارك الضارية ضد قوات الحركة. وأتاحت تلك الواقعةُ للحركة توطيد موقعها بوصفها القوة المتمردة البارزة في جوزجان، ومثلت ضربة لمحاولة التنظيم إيجاد موطئ قدم في شمال البلد.

٢٥ - وواصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني وفقا لخريطة الطريق التي مُدتها أربع سنوات. وبموجب القانون الأساسي لعام ٢٠١٧، أُحيل ٦٥٦ جنرالا من الجيش الوطني الأفغاني للتقاعد في محاولة لتشجيع إحداث تغيير عبر الأجيال، وإعادة التوازن في توزيع الرُتَب، وتشجيع الاضطلاع بدور قيادي أقوى. وامتدت هذه الإصلاحات إلى وزارة الداخلية، حيث بدأت في تموز/يوليه أولى حركتي تقاعد مقررتين. وواصلت الشرطة الوطنية الأفغانية أيضا تنفيذ عملية التحقق من الأفراد التي بدأت في ١٥ نيسان/أبريل. وكانت هذه العملية التي تشمل التسجيل البيومتري وإثبات التحري عن أفراد الشرطة مستمرة حتى آب/أغسطس ٢٠١٨.

٢٦ - واجتمعت البلدان المساهمة في بعثة الدعم الوطيد التابعة للناتو في ١١ و ١٢ تموز/يوليه في بروكسل. وإذ أكَّد حلفاء الناتو وشركاؤها من جديد التزامهم بالأمن الدائم في أفغانستان، أعلنوا التزامهم بإبقاء البعثة غير القتالية حتى يتبين أن الوضع مناسب لإجراء تغيير في البعثة. واتفقوا أيضا على تقديم الدعم المالي إلى القوات الأفغانية حتى عام ٢٠٢٤. وشددت الناتو على استقرار أفغانستان في سياق منطقة آسيا الوسطى ودور الجهات الفاعلة الإقليمية في تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان من خلال تقديم الدعم الكامل للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي.

٢٧ - وفي المجموع، أُبلِغ عن ١٢ حادثة متصلة بموظفي الأمم المتحدة، منها ٥ حالات ترهيب، وحالة اغتيال، وحادثة متصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقُتِل متعاقد يعمل مع المنظمة الدولية للهجرة في هجوم مركَّب في ٣١ تموز/يوليه على أحد المرافق الحكومية في مدينة جلال أباد.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٨ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الزخم الرامي إلى اتباع نهج إقليمي موحد إزاء السلام في أفغانستان، الذي ولّده الاجتماع الثاني لعملية كابل للتعاون في مجالي السلام والأمن، المعقود في ٢٨ شباط/فبراير، والمؤتمر المعقود في طشقند يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس. وفي ١٧ تموز/يوليه،

زار أوزبكستان وفد من قطر، حيث ناقش ممثلو البلدين تنفيذ أحكام إعلان طشقند المتعلق بالمبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية. وكررت أوزبكستان عرضها استضافة محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة الطالبان. وفي ٢٣ تموز/يوليه، استضافت قطر اجتماعا رباعيا لمستشاري الأمن الوطني من أفغانستان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة لمناقشة عملية السلام الأفغانية، ومكافحة تمويل الإرهاب، وجوانب أخرى من التعاون الإقليمي. وفي الفترة من ٧ إلى ١٠ آب/أغسطس، زار أوزبكستان وفدٌ من اللجنة السياسية للحركة الموجود في قطر، حيث التقى بوزير خارجية أوزبكستان عبد العزيز كاميلوف.

٢٩ - وأُحرز تقدم في تنفيذ خطة العمل الأفغانية الباكستانية للسلام والتضامن التي وُضعت صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي اجتماع عُقد في باكستان في ١١ حزيران/يونيه، اتفق المديران العامان للعمليات العسكرية من أفغانستان وباكستان على نشر ضباط اتصال في عاصمتي البلدين وإنشاء مراكز تنسيق لتبادل المعلومات الاستخبارية. واستمرت الزيارات الرفيعة المستوى بين المؤسسات الأمنية للبلدين بهدف زيادة التعاون في مجال إرساء السلام في أفغانستان والمسائل الأمنية الثنائية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قام وزير خارجية باكستان بزيارة إلى كابل. وفي أعقاب انتخاب عمران خان رئيسا لوزراء باكستان، أدلى رئيس الوزراء المنتخب بخطاب عام أشار فيه إلى أن باكستان ستولي الأولوية لإرساء السلام في أفغانستان. ولا يزال القصف عبر الحدود مسألة مثيرة للقلق في إطار العلاقات الثنائية.

٣٠ - واستمر بذل الجهود المتعددة الأطراف لتحسين التعاون الإقليمي. فأثناء القمة الثامنة عشرة لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي عُقِدت يومي٩ و ١٠ حزيران/يونيه في كينغداو، الصين، أُبرِزت أهمية فريق الاتصال بين المنظمة وأفغانستان. وكرر المشاركون تأكيد الحاجة إلى أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستندة إلى أولويات الشعب الأفغاني وإلى زيادة الترابط والتكامل الإقليميين من أجل أفغانستان. وفي البيان الصحفي الصادر عن مؤتمر القمة، أعرب أعضاء المنظمة عن تأييدهم لجهود الوساطة في النزاع في أفغانستان والتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف. وفي ٢ تموز/يوليه، استضافت أفغانستان اجتماعا على مستوى السفراء لعملية قلب آسيا - اسطنبول. وأجرت البلدان المشاركة تقييما للتقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات المتفق عليها في ١٩ نيسان/أبريل في اجتماع كبار المسؤولين، بما في ذلك توسيع نطاق التعاون الاقتصادي وإعادة تنشيط تدابير بناء الثقة.

ثالثا - حقوق الإنسان

٣١ - في ١٥ تموز/يوليه، أصدرت البعثة تقريرها نصف السنوي لعام ٢٠١٨ بشأن مستجدات حماية المدنيين في النزاع المسلح[(١)]. ووثقت البعثة سقوط ١٢٢ ٥ضحية بين المدنيين (٦٩٢ ١ قتيلا و ٤٣٠ ٣ جريحا) في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وهو أعلى عدد من القتلى المدنيين يُسجل في فترة ستة أشهر منذ أن بدأت البعثة عملية التوثيق الممنهج في عام ٢٠٠٩. وكانت المستويات العامة للأضرار التي لحقت بالمدنيين مماثلة لمستوى الضرر الذي لحق بهم في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. وعزت البعثة ٦٧ في المائة من مجموع الضحايا في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة

(١) UNAMA, “Midyear update on the protection of civilians in armed conflict: 1 January to 30 June 2018” (Kabul, 2018).

للحكومة (حيث عزت سقوط ٤٢ في المائة من الضحايا إلى حركة الطالبان، و ١٨ في المائة إلى تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان، و ٧ في المائة إلى عناصر غير حكومية مجهولة الهوية، بما في ذلك أفراد أعلنوا انتسابهم لتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان)، و ٢٠ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، و ١٠ في المائة إلى تراشق ناري غير محدد المصدر أثناء اشتباكات برية وقعت بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٣ في المائة إلى حوادث أخرى بما فيها المتفجرات من مخلفات الحرب والقصف عبر الحدود.

٣٢ - وأسفر استخدام أساليب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (بما فيها الهجمات الانتحارية وغير الانتحارية) عن سقوط ٢٩٠ ٢ ضحية في صفوف المدنيين (٦٥٩ قتيلا و ٦٣١ ١ جريحا)، وكان هو السبب الرئيسي لسقوط هؤلاء الضحايا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ لسقوط ضحايا من المدنيين وشكل ٤٥ في المائة من مجموع هؤلاء الضحايا. وتمثل الاشتباكات البرية السبب الرئيسي الثاني وبلغ عدد الضحايا في صفوف المدنيين نتيجة لهذه الاشتباكات ٤٩٤ ١ (٣٦٠ قتيلا و ١٣٤ ١ جريحا)، وهو ما شكل نسبة ٢٩ في المائة من مجموع الضحايا المدنيين. وما فتئت البعثة توثق ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين الناجمة عن الغارات الجوية التي تشنها القوات الموالية للحكومة؛ فسجلت سقوط ٣٥٣ ضحية في صفوف المدنيين (١٤٩ قتيلا و ٢٠٤ جرحى)، يشكل النساء والأطفال أكثر من نصفهم. ووثّقت البعثة سقوط ٣٥٥ ١ ضحية في صفوف الأطفال (٣٦٣ قتيلا و ٩٩٢ جريحا)، وهو ما يمثل نسبة ٢٤ في المائة من مجموع الضحايا في صفوف المدنيين. وانخفض عدد الضحايا من النساء بنسبة ١٥ في المائة، حيث بلغ مجموع النساء اللائي قتلن ١٥٧ امرأة وعدد الجريحات ٣٨٧ وكانت الاشتباكات البرية وراء سقوط أكثر من نصف الضحايا من النساء.

٣٣ - وأسفرت الهجمات التي استهدفت المواقع ذات الصلة بالانتخابات في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه عن سقوط ٣٤١ ضحية في صفوف المدنيين (١١٧ قتيلا و ٢٢٤ جريحا)، نتج معظمها (أكثر من ٢٥٠ ضحية) عن هجومين وقع أحدهما في مدينة كابل في ٢٢ نيسان/أبريل وولاية خوست في ٦ أيار/مايو. ووثقت البعثة هجمات على مراكز توزيع بطاقات الهوية الوطنية ومواقع تسجيل الناخبين، فضلا عن الهجمات ضد الأفراد المرتبطين بالانتخابات. وسجلت أيضا حالات تهديد للمرشحين ومؤيديهم وخطفهم وقتلهم.

٣٤ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، تحققت فرقة العمل القُطرية المعنية بالرصد والإبلاغ من ٧٩ هجوما ضد المدارس وأشخاص يعملون في قطاع التعليم، بينها ٤٤ حادثة متصلة بالانتخابات ألحقت أضرارا بالمدارس، و ٢٤ هجوما مباشرا على المدارس، و ٧ تهديدات للمدارس والأشخاص العاملين فيها و ٤ هجمات ضد موظفين يعملون في قطاع التعليم. ونسبت فرقة العمل ٧٣ حادثةً إلى عناصر مناهضة للحكومة (حيث نسبت ٤٧ حادثة إلى حركة الطالبان و ١٨ إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، بينها حادثة نُسبت إلى عناصر أعلنت أنها منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، و ٧ إلى عناصر غير محددة مناوئة للحكومة)، ونسبت ٤ حوادث إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، واثنتين إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والحركة معاً أثناء تبادل لإطلاق النار بينهما. وتعزى الزيادة الحادة في الهجمات على المدارس والعاملين في قطاع التعليم، مقارنة بـ ١١ من هذه الحوادث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، إلى استخدام المدارس كمراكز لتسجيل الناخبين واستهداف المرافق التعليمية من قبل العناصر المناوئة للحكومة، كرد فعل في ما يبدو على العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل من الاستخدام العسكري لإحدى المدارس من قبل الجيش الوطني الأفغاني.

٣٥ - وتحققت فرقة العمل من ١٢ هجوماً على المرافق الصحية وموظفي الرعاية الصحية، بينها ٩ هجمات ضد مرافق الرعاية الصحية و ٣ ضد العاملين في مجال الرعاية الصحية، مقارنةً بـ ١٦ حادثة وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعزت فرقة العمل ٧ حوادث إلى جماعات مسلحة (حيث نسبت ٤ حوادث إلى حركة الطالبان واثنتين إلى عناصر غير محددة مناوئة للحكومة وحادثة واحدة إلى عناصر أعلنت أنها منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان)، وحادثتين إلى القوات العسكرية الدولية وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية معاً، ونسبت حادثة واحدة إلى كل من الميليشيات الموالية للحكومة والشرطة الوطنية الأفغانية وحادثة إلى الجيش الوطني الأفغاني والحركة معاً خلال تبادل لإطلاق النار بينهما. وتحققت فرقة العمل من تجنيد فتيين اثنين واستخدامهما من جانب الأطراف في النزاع ووثقت ادعاءات موثوقة بشأن تجنيد أربعة فتيان واستخدامهم من قبل الحركة وتجنيد فتى واحد واستخدامه من قبل المديرية الوطنية للأمن والحركة. وبالإضافة إلى ذلك، وثّقت فرقة العمل ادعاءات موثوقة عن ثلاث حالات انتهاك جنسي تعرض لها ثلاثة فتيان نُسبت إلى الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية لأغراض من بينها استخدامهم في أنشطة رقص الغلمان (باشا بازي).

٣٦ - وفي أواخر أيار/مايو، قدمت البعثة للحكومة ولجهات معنية مختارة تقريرا سريا وثقت فيه وعي المجتمعات المحلية الأفغانية وملاحظاتها بشأن مدى انتشار تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الأطراف في النزاع، والأسباب الجذرية والعوامل التمكينية التي تدفع إلى القيام بهذه الممارسات في أفغانستان. واستند التقرير إلى ما يقرب من ٧٠٠ مقابلة وكذلك إلى الرصد الذي أجرته أفرقة حقوق الإنسان التابعة للبعثة في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وسلط التقرير الضوء على أن ممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم تعتبر ممارسة شائعة في أفغانستان، وتفيد التقارير بأن أفراد حركة الطالبان هم الجناة الرئيسيون. وزعمت المجتمعات المحلية في جميع مناطق أفغانستان كذلك أن أفراد القوات المسلحة، ولا سيما الشرطة المحلية الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية، يستخدمون الفتيان لأغراض الانتهاك الجنسي، ومنها استخدامهم في رقص الغلمان، وحددت الفقر والبطالة كأسباب محتملة.

٣٧ - وفي أعقاب تجريم باشا بازي في قانون العقوبات الجديد، استضافت البعثة مناسبةً في ٦ آب/أغسطس تهدف إلى وضع استراتيجيات بشأن المساءلة عن تلك الجريمة وتعزيز الاستجابات للضحايا. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الحكومة وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات العسكرية الدولية. ومع أن جميع المشاركين لم يتفقوا على حجم المشكلة والطرق التي ينبغي اتباعها للتصدي لها، فقد أقروا بالحاجة إلى تثقيف وتوعية السكان الأفغان وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية فيما يتعلق بتجريم باشا بازي. وشملت اقتراحات المتابعة اعتمادَ استراتيجية وخطة عمل للنظر في هذه القضية بصورة أكثر شمولاً.

٣٨ - وواصلت الحكومة بذل جهودها بدعم من البعثة من أجل التصدي للعنف الذي يمارس ضد النساء. وفي ٢٩ أيار/مايو، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) تقريرا[٢] سلط الضوء على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان الناشئة عن استخدام الوساطة في قضايا العنف ضد المرأة. وفي حزيران/يونيه، أنشأت الحكومة اللجنة العليا للقضاء على التحرش ضد النساء والأطفال

(٢) UNAMA and OHCHR, "Injustice and Impunity: Mediation of Criminal Offences of Violence against Women" (May 2018)، متاح عبر الرابط www.ohchr.org/Documents/Countries/AF/UNAMA_OHCHR_EVAW_Report2018_InjusticeImpunity29May2018.pdf.

من أجل تحسين تنفيذ قانون القضاء على التحرش ضد المرأة والطفل لعام ٢٠١٧. واتخذت الحكومة أيضا خطوات لزيادة دور المرأة في تعزيز السلام والأمن. وفي ١٧ تموز/يوليه، يسرت البعثة عقد مؤتمر وطني للتوصل إلى توافق في الآراء حول اتخاذ إجراءات لضمان المساءلة عن أعمال العنف ضد المرأة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، رشح الرئيس قاضية لعضوية المجلس الأعلى في المحكمة العليا بأفغانستان، ستكون، في حال تعيينها، أول امرأة تشغل هذا المنصب. وفي ٣١ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة تقريرها الثاني عن حالة تنفيذ خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولاحظت زيادة إجمالية في توظيف المرأة في قطاع الأمن. بيد أن التقرير أشار أيضا إلى بعض الاتجاهات السلبية، كان من بينها انخفاض عدد النساء اللائي المعينات برتبة ضابط في الجيش الوطني الأفغاني وانخفاض عدد الأعضاء من النساء في المجلس الأعلى للسلام.

٣٩ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قدمت الحكومة تقرير المتابعة لسنة واحدة عن الإجراءات المتخذة بشأن ثلاث توصيات محددة قدمتها لجنة مناهضة التعذيب في ملاحظاتها الختامية بشأن الاستعراض الدوري الثاني لأفغانستان (CAT/C/AFG/CO/2). واستعرض المجلس الوطني وأقر قانون حظر التعذيب الذي بات الآن ينتظر الموافقة النهائية من الرئيس.

٤٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، انتهت فترة ولاية مفوضي اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وفي ٩ تموز/يوليه، عدل الرئيس أمرا رئاسيا سابقا صدر في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨ يحدد إجراءات تحديد واختيار المفوضين الجدد، لينشئ بذلك نظام فرز ذا مستويين لضمان التنوع ضمن مجموعة نهائية من المرشحين مكونة من ٢٧ متقدما. ولم تعد الأمم المتحدة تراقب الإجراءات المعمول بها بموجب النظام المنقح، ويظل تعيين مفوضي اللجنة التسعة من صلاحيات الرئيس وحده. وقد أُعلنَ عن الوظائف الشاغرة للمفوضين التسعة في ١٥ آب/أغسطس ومن المقرر إغلاق باب الترشح في ٣ أيلول/سبتمبر. وظل الصحفيون والإعلاميون يواجهون الترهيب والمضايقة على يد عناصر مناهضة للحكومة وقوات موالية لها. ووثقت البعثة أربع حوادث من المضايقة والتخويف في ولايات غزنى وقندهار وهلمندى.

رابعا - تنسيق المساعدة الإنمائية

٤١ - أحرزت الحكومة بعض التقدم نحو تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالإصلاح. وفي ٢ حزيران/يونيه، انتهت المديرية المستقلة للحكم المحلي من وضع خطتها لتنفيذ سياسات الحوكمة على الصعيد دون الوطني التي تركز على المواطن، والتي كان قد وافق عليها المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد في ١٤ أيار/مايو. وتتضمن الخطة توضيحا من الضروري تقديمه لأدوار السلطات المركزية وسلطات الولايات وتورد بالتفصيل الإصلاحات الجديدة المتعلقة بالتخطيط والتمويل، وإدارة الموارد الطبيعية على الصعيد دون الوطني. كما أحرزت الحكومة بعض التقدم نحو تحسين قدرات الخدمة المدنية على مستوى الولايات. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أبلغت اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية عن استكمال عملية الاستقدام الجماعي في وظائف الموظفين المدنيين، بما في ذلك وظائف المدرسين في الولايات، والتي كانت قد بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، تم تعيين ١٧٦ ١١ موظفا مدنيا لملء وظائف شاغرة في ٣٣ ولاية. وتبدأ هذه الإصلاحات في معالجة الفجوات القائمة منذ أمد بعيد بين السلطة المركزية ووحدات الحكم على الصعيد دون الوطني، التي ما برحت تقوض شرعية الحكومة على المستوى المحلي.

٤٢ - وواصلت الحكومة أيضا جهودها الرامية إلى تحسين الإطار المؤسسي الذي يوجه جهودها في مجال مكافحة الفساد. ففي ٤ حزيران/يونيه، عين الرئيس نائباً جديداً للمدعي العام لشؤون مكافحة الفساد. ووُضعت الصيغة النهائية لمشروع قانون مكافحة الفساد وأُرسلت إلى مكتب النائب الثاني للرئيس لاستعراضه. ومنذ صدور التقرير السابق، أقام مركز العدالة لمكافحة الفساد أربع دعاوى أخرى، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للدعاوى التي أقامها المركز منذ إنشائه في عام ٢٠١٦ إلى ٣٨ تشمل ١٥٢ متهما. وبنتيجة الدعاوى الـ ٢٤ التي أُنجزت، أُدين ٧١ شخصاً وسُجنوا بعد حكم نهائي من المحكمة العليا. بيد أن الشركاء الدوليين أعربوا عن قلقهم إزاء تراجع أداء المركز، بما في ذلك حالات الركود في عدد القضايا المحالة إليه، وتدني مستوى القضايا التي يضطلع المركز بإجراءات المحاكمة فيها، وتكرار حالات عدم إنفاذ مذكرات التوقيف من قبل وزارة الداخلية، مما يعني أنه مازال هناك عدد من القضايا تجري إجراءات المحاكمة فيها غيابيا دون أن تترتب على ذلك أية عواقب بالنسبة إلى المدانين.

٤٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، انتهت البعثة من إجراء دراسة استقصائية مدتها ثلاثة أشهر بشأن تنفيذ قانون العقوبات الجديد الذي دخل حيز النفاذ في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وسيجرى إطلاع المجتمع الدولي فضلا عن معاهد التدريب التابعة للمحكمة العليا والنائب العام ووزارة العدل على تقرير الدراسة الاستقصائية لتحديد الثغرات وتعديل برنامج للتدريب المستمر في مجال هذا قانون العقوبات. وحصلت المحاكم الإقليمية ومكاتب الادعاء على ٢١٩ ١نسخة إضافية من قانون العقوبات الجديد بدعم من البعثة. وطبعت وزارة العدل ٤٨٤ نسخة إضافية سُلمت إلى ٢٢ من الولايات الـ ٣٤.

٤٤ - وواصلت الحكومة إيلاء الأولوية لإصلاح القطاع الخاص في محاولة لحفز النمو الاقتصادي وإعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، ظل النمو بطيئا، الأمر الذي يعرض للخطر التعافي الاقتصادي التدريجي للبلد من الصدمة الناجمة عن التخفيض الكبير في الوجود الدولي في إطار عملية الانتقال الأمني لعام ٢٠١٤. وقد توقع البنك الدولي، في نشرته نصف السنوية المعنونة Afghanistan Development Update الصادرة في ٧ آب/أغسطس، أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ لينخفض بذلك عن نسبته البالغة ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، مشيرا إلى التحديات الأمنية واستمرار الجفاف وتراجع الثقة في قطاع الأعمال التجارية وانعدام الاستقرار السياسي باعتبارها من القيود الأساسية التي تكبِّل النمو. وأعرب البنك الدولي كذلك عن القلق من أن التوقعات الحالية تشير إلى أن النمو الاقتصادي لن يتمكن من تلبية الطلب على العمالة. وتشير الأرقام الواردة من التقييم الوطني للمخاطر ومواطن الضعف ومن منظمة العمل الدولية إلى أن ٢٥ في المائة من القوة العاملة في البلد هي من غير العاملين بأجر. وعلاوة على ذلك، تقدر التوقعات أن يدخل سوقَ العمل سنويا حتى عام ٢٠٢٥ عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٤٨٠ و ٠٠٠ ٦٠٠ باحث جديد عن عمل، ويقدر أن يبلغ تعداد الشباب منهم ٠٠٠ ٤٠٠ في المتوسط. ولما كان نحو ٦٣,٧ في المائة من الأفغان دون سن الخامسة والعشرين عاما، فإن ''الطفرة الشبابية'' بعد عام ٢٠٠١ تستلزم بذل المزيد من الجهود لتحقيق العائد الديمغرافي من هذه الفئة العمرية، ومن ثم رفع الضغط عن سوق العمل.

٤٥ - وفي ١٨ تموز/يوليه، عُقد المجلس المشترك للتنسيق والرصد في كابل. وتركزت المناقشات على النتائج المستهدفة الرئيسية الست المتفق عليها مع الحكومة قبل مؤتمر جنيف الوزاري المعني بأفغانستان المقرر انعقاده في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتشمل هذه النتائج: (أ) إجراء انتخابات برلمانية ومحلية حرة ونزيهة وذات مصداقية؛ (ب) الانتهاء من جميع البرامج الوطنية ذات الأولوية التي تتضمن مسألة تمكين

المرأة الشاملة لعدة قطاعات وتوفير الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة؛ (ج) تحقيق المعايير المرجعية لصندوق النقد الدولي؛ (د) تهيئة بيئة مؤاتية لنموٍ يقوده القطاع الخاص، بما في ذلك سن قانون التعدين وقانون جديد لتوزيع الأراضي؛ (هـ) إحراز تقدم واضح في مجال مكافحة الفساد، مثل إنفاذ جميع المذكرات المعلقة بشأن الموظفين الحكوميين الذين يُزعم فسادهم؛ و (و) إحراز أوجه تقدم في إصلاحات القطاع الأمني. وقد أنشأت وزارة المالية فرقة عمل خاصة لرصد النتائج.

٤٦ - وفي ١٢ آب/أغسطس في كابل، أطلقت الحكومة والبعثة رسميا الأعمال التحضيرية لمؤتمر جنيف الوزاري. وسيشهد المؤتمر الذي سيركز على التنمية والنمو والحد من الفقر والإصلاحات، استحداث مجموعة من معايير المساءلة، وهي إطار جنيف للمساءلة المتبادلة.

خامسا - المساعدة الإنسانية والعائدون

٤٧ - شهد عام ٢٠١٨ تشريد ٢ ١٧٨ ٠٠٢ شخص إضافي بسبب النزاع. وشهدت الفترة بين ١٥ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس تشريد ٣١ ٨٢٥ شخصا. وعلى الرغم من أن حالات التشريد المتصلة بالنزاعات هي أقل بنسبة تتجاوز الثلث مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧، فقد اضطر العديد من الأسر المشردة إلى الانتقال عدة مرات ولا توجد أي إمكانية لعودتها في القريب العاجل إلى مناطقها الأصلية بأمان وكرامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الشركاء في العمل الإنساني الغذاء ومساعدات أخرى منقذة للحياة إلى ١٥٧ ٦٨٤ من الأشخاص المشردين جراء النزاع.

٤٨ - وارتفع الطلب على الرعاية من الصدمات النفسية لضحايا الحرب ليصل إلى ٢٤ ٦٨٧ حالة في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤ في المائة. وترتفع الاحتياجات بوجه خاص في ولايات تخار وقندوز وكُنر وهلمند، حيث تسببت الاشتباكات في خسائر فادحة وتقلصت إمكانية الوصول إلى الضحايا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ١٥ من الشركاء في مجموعة الصحة استشارات إلى ٥٨٤ ٩٣٤ شخصا، بلغت نسبة النساء والفتيات فيهم ٦١ في المائة.

٤٩ - ولا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ملامستها من قبل الضحايا من الأسباب الرئيسية للإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان، حيث وقعت ٥٥٣ إصابة في صفوف المدنيين في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨. وفي الوقت الراهن، يشكل الأطفال نسبة ٨٩ في المائة من جميع الضحايا. وردا على ذلك، صممت الأمم المتحدة وشركاؤها مواد ملائمة للأطفال بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب لاستخدامها بشكل أولي في ١٢ قرية وكذلك في ثلاثة أماكن ملائمة للأطفال. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، قام الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة أو تدمير ٦ ٨٧٨ من المتفجرات من مخلفات الحرب من ميادين القتال والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، على الرغم من أن الطابع المستمر للنزاع يواصل التسبب في زيادة مرتفعة في مستويات التلوث والأخطار.

٥٠ - وقد تأكدت ثلاث حالات للإصابة بشلل الأطفال في الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل العدد الإجمالي للحالات في عام ٢٠١٨ إلى ١١ حالة. وسُجلت آخر حالات انتقال العدوى بهذه الإصابة من مقاطعتين (ناد علي في ولاية هلمند، وتسوكي في ولاية كُنر). وفي المجموع، سُجلت إصابات بهذه العدوى في أربع ولايات في عام ٢٠١٨ (قندهار وكُنر وننكرهار وهلمند). وفي تموز/يوليه، أُطلقت أول حملة للتحصين ضد شلل الأطفال خلال الموسم الذي يشهد ارتفاع معدلات انتقال الإصابة وذلك بتحصين ٦ ٠٠٣ ٨٤٩ طفلا دون سن الخامسة في المناطق الشديدة الخطورة.

٥١ - وفي ٤ آب/أغسطس، أثَّر الجفاف على ٢٢٩ من ٤٠١ مقاطعة في جميع أنحاء البلد. ففي ولاية بادغيس، اضطر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى الخروج من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية في ولايات بادغيس وغور وهرات منذ أوائل أيار/مايو. ويعيش معظم الأشخاص المشردين حديثا في مستوطنات غير رسمية بها عدد قليل من الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن وُجدت. واستنفدت المجتمعات المحلية الريفية مواردها، فهي تبيع الماشية من أجل شراء الغذاء وتقتات من بذور موسم الزراعة المقبل. ومن المقرر إجراء تقييم لحالات الطوارئ على الصعيد الوطني لاستعراض حالة الأمن الغذائي المزمنة التي يتوقع أن تسوء مع دخول جزء كبير من البلد في موسم جدب مبكر في شهر أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يحتاج ما يقدر بـ ١,٤ مليون شخص إلى مساعدة طارئة منقذة للحياة في الأشهر المقبلة.

٥٢ - وتلقت الأسر المشردة التي نزحت إلى المراكز الحضرية بسبب الجفاف المساعدة الطارئة ذاتها من الأمم المتحدة والشركاء التي حصل عليها الأشخاص المشردون بفعل النزاع. وقدمت أيضا المواد الغذائية إلى الأسر في المناطق الريفية للحيلولة دون وقوع المزيد من حالات التشرد المتصلة بالجفاف. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، يُتوقع أن تقدم الأمم المتحدة وشركاؤها مساعدات غذائية إلى ٤٤١ ٠٠٠ شخص في بادغيس وجوزجان وغور وفارياب وهرات، وهي أكثر الولايات تضررا. واعتبارا من أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ستبدأ الأمم المتحدة وشركاؤها توسيع نطاق الدعم المقدم لمدة لا تقل عن ستة أشهر إلى جميع السكان المحتاجين المقدر عددهم بـ ١,٤ مليون شخص في ٢٠ ولاية بسبب الجفاف.

٥٣ - ومن أجل تلبية هذه المتطلبات الطارئة، عبأت الحكومة ٦٠ ٠٠٠ طن من حبوب القمح من احتياطيات الحبوب الاستراتيجية الخاصة بها، في حين تعمل الأمم المتحدة على شراء سلع تكميلية من الأسواق الدولية. واستنادا إلى تقديرات الأمم المتحدة، هناك نصف مليون شخص في حاجة ماسة إلى الحصول على دعم سبل العيش القائمة على الزراعة والثروة الحيوانية من خلال توزيع البذور والأسمدة والعلف. واستكمالا للاستجابة الإنسانية، تقوم الجهات الفاعلة الإنمائية بتعبئة مواردها وتنظيم عملياتها في إطار المشاريع الجارية في ست ولايات في ما يتصل بالتكيف مع تغير المناخ، وسلاسل القيمة الزراعية، والتنمية الريفية بما يتيح لها أيضا دعم إنعاش المجتمعات المحلية والقدرة الطويلة الأجل على الصمود في مواجهة الجفاف. وتعتزم الأمم المتحدة أيضا تنفيذ أنشطة إزالة الألغام في ولاية فراه لزيادة توافر الأراضي والتقليل من عبء التشرد الناجم عن الجفاف الملقى على عاتق المجتمعات المحلية المضيفة والموارد الحيوية. وقد أتاحت عمليات إزالة الألغام في قندهار بناء مناطق سكنية جديدة، وساعدت في حصول العائدين من باكستان على الأراضي.

٥٤ - وعاد ما مجموعه ٢١٠ ٧٢٤ مواطنا أفغانيا، بينهم عائدون من تلقاء أنفسهم ومرحَّلون ولاجئون، إلى وطنهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستنادا إلى المنظمة الدولية للهجرة، وصل خلال الفترة من ١٤ أيار/مايو إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ ما يصل إلى ٧ ٤٣٣ عائدا من غير الحاملين للوثائق اللازمة من باكستان، و ١٩٨ ٩٥٤ عائدا من جمهورية إيران الإسلامية. وفي الفترة نفسها، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عودة ٣ ٥٨٩ لاجئا من باكستان، و ٤٤٦ لاجئا من جمهورية إيران الإسلامية، و ٣٢ لاجئا من بلدان أخرى. وعدد اللاجئين المسجلين العائدين إلى أفغانستان أقل بكثير من الـ ٤٣٢٠٨ أشخاص الذين عادوا في الوقت نفسه في عام ٢٠١٧. وشهد عدد العائدين من غير الحاملين للوثائق اللازمة من جمهورية إيران الإسلامية زيادة كبيرة بوصول أكثر من ٤٨٠ ٠٠٠ عائد ومرحَّل في عام ٢٠١٨ مقارنةً بـــ ٢١٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧، في ما يمثل استجابة واضحة للحالة الاقتصادية المتدهورة هناك. وتحاول الوكالات الإنسانية الوصول إلى العائدين وتقديم حزمة مساعدات إليهم تتضمن مواد غذائية وأموالا نقدية، وضروريات أساسية أخرى لتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

٥٥ - واستمرت المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، حيث وصل عدد الحوادث المؤثرة على الأمم المتحدة وشركائها في العمل الإنساني إلى ١٣٠ حادثة في الفترة ما بين ١٥ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس. ومنذ بداية العام، سُجل ما مجموعه ٢٥٣ حادثة، بينها قتل ٢٣ من العاملين في مجال الإغاثة وعلاوة على ذلك، أصيب ٣٧ شخصا، واختطف ٧٤، واحتجز ٣٨. واستمر الاتجاه المتمثل في وقوع مزيد من الهجمات العنيفة والمتعمدة على المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ المتعلقين بإيصال المساعدة الإنسانية عن وقوع تسع حوادث مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية، تسببت حركة الطالبان بـ ٧ منها وتنظيم الدولة الإسلامية بحادثة واحدة وميليشيا موالية للحكومة بحادثة واحدة، مقارنة بـ ١٨ حادثة مماثلة وقعت في الربع السابق. ويواجه العاملون في مجال إزالة الألغام خطرا متزايدا في الوقوع ضحية الخطف والعنف المسلح. فقد وقعت حادثتان خطيرتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك أول عملية اختطاف طويلة الأجل على يد تنظيم الدولة الإسلامية. ولا تزال إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في المناطق المتنازع عليها والمناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المناوئة للحكومة تشكل تحديا مستمرا.

٥٦ - ونُقحت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ في أيار/مايو لتشمل مبلغا إضافيا قدره ١١٧ مليون دولار لتقديم المساعدة إلى ١,٤ مليون شخص متضررين من الجفاف. وإجمالا، تدعو الخطة المنقحة إلى رصد نحو ٥٤٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتعتزم الوصول إلى ٤,٢ ملايين شخص في عام ٢٠١٨. وحتى ٢٠ آب/أغسطس، كانت الأنشطة الإنسانية في أفغانستان قد تلقت تمويلا قدره ٢٣١,١ مليون دولار، منها ١٧٥,٨ مليون دولار للأنشطة مدرجة في الخطة.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الحكومة العمل على صياغة استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة المخدرات ردا على الزيادات الأخيرة في زراعة الأفيون وإنتاجه. وعلى الصعيد الإقليمي، تحظى الاستراتيجية الجديدة بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وشركائه في إطار الإجراءات الاستراتيجية للتصدي للتهديدات العالمية التي تشكلها المواد الأفيونية. وتهدف الإجراءات الاستراتيجية إلى التصدي للتهديدات المتصلة بالجريمة والإرهاب والفساد، وهي تشمل منهجية أكثر فعالية تستفيد من النهج الموحد والمنسق للمكتب في أوروبا وغرب ووسط آسيا.

٥٨ - وواصلت الحكومة، بدعم من شركاء دوليين، تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نفذت سلطات إنفاذ القوانين في أفغانستان ما مجموعه ١ ٨٠٤ عمليات لمكافحة المخدرات، أفضت إلى ضبط ١٥٨٤ كيلوغراماً من الهيروين، و ٧٦٧ ٦ كيلوغراماً من المورفين، و ٠٣٠ ١٢ كيلوغراماً من الأفيون، و ٦١ كيلوغراماً من الميثامفيتامين، و ٤٢٦ ١٥ كيلوغراماً من الحشيش، و ١٧٦ ١٠ قرصاً من أقراص إكستاسي (٣,٤ - ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA))، و ٥٣٧ ١٥ كيلوغراماً من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٧٧٤ ٧ لتراً من السلائف الكيميائية السائلة. وفي المجموع، تم تفكيك ٢٢ معملا لصنع الهيروين، وقُبض على ٠٣٩ ٢ مشتبهاً فيهم وضُبطت ٣١١ مركبة و ١٣٤ سلاحاً و ٥٩٨ هاتفاً محمولاً. وقتل ٣ ضباط من الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات أثناء القيام عمليات مكافحة المخدرات.

سابعا – الدعم المقدم للبعثة

٥٩ – بلغت معدلات الشغور في البعثة، في ٣١ تموز/يوليه، ١٠ في المائة للموظفين الدوليين و ١١ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٣ في المائة للموظفين من الرتبة المحلية مقارنة بالمعدلات المعتمدة البالغة ١١,١ في المائة، و ٨,٥ في المائة، و ٣ في المائة، على التوالي. ولا تزال نسبة الموظفات منخفضة للغاية. ففي ٣١ تموز/يوليه، كانت نسبة النساء في كل فئة من فئات الموظفين على النحو التالي: ٣٤ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٣٨ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ١٢ في المائة من الموظفين الفنيين الوطنيين، و ٧ في المائة من الموظفين من الرتبة المحلية. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، نفذت البعثة ١٦٠ مهمة برية و ٢٣ مهمة جوية، إضافة إلى استقبال ٩٧٠ بعثة تواصل من الجانب الآخر قام خلالها ممثلون عن المقاطعات بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – الملاحظات

٦٠– تشارف أفغانستان السنة الخامسة من عقد التحول (٢٠١٥–٢٠٢٤) الخاص بها، الذي بدأ بالتقليص التدريجي للقوات الدولية في عام ٢٠١٤. ولا تزال التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلد كبيرة ومعقدة ببلوغه منتصف الطريق. فإضافة إلى معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة ومعدل البطالة المرتفع وارتفاع مستوى التشرد المتصل بالنزاع، دفعت مشاكل أكثر إلحاحا مثل الجفاف المستمر المجتمعات المحلية الضعيفة إلى حافة الهاوية. وما زال النزاع يمعن في تسجيل حصيلة مستمرة من الخسائر في صفوف السكان المدنيين الذين تزيد الهجمات الإرهابية الوحشية من عبء كفاحهم اليومي الناجم عن انعدام الأمن. وفي ظل اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، تبرز حاجة ملحة إلى زعماء سياسيين يظهرون وحدة هدف ويقودون دفة أفغانستان نحو قدر أكبر من الاستقرار والاعتماد على الذات.

٦١ – لقد شكل وقف إطلاق النار في فترة عيد الفطر تعبيرا حيا عن الرغبة الواسعة النطاق بين الأفغان في إحلال السلام. ولقد استقبل المدنيون الأفغان وقوات الأمن الوطنية الأفغانية ومقاتلو حركة الطالبان، على حد سواء، إطلاق النار، وهو الأول منذ عام ٢٠٠١، بمظاهر الفرح، مما يثبت الرغبة القوية للأفغان على اختلاف دياناتهم وقبائلهم وجماعات المجتمع المدني في السلام. فلا قصر فترة وقف إطلاق النار ولا الهجمات اللاحقة التي اختبرت قوة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية تقوضان أهميته. من هنا، فإن الأمم المتحدة تشدد على ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع في أفغانستان وتدعو إلى بذل جميع الجهود تحقيقا لهذا الهدف الأكثر إلحاحا.

٦٢ – ويؤسفني أن حركة الطالبان لم تقبل الدعوة التي وجهها الرئيس في بيانه في عيد الأضحى لإجراء مفاوضات مباشرة لإنهاء النزاع، ولم تنضم إلى الحكومة في وقف إطلاق النار المقترح. وأشجع الدول الأعضاء على التعاون لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، بهدف إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة الأفغانية والحركة. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم كل ما يلزم من دعم.

٦٣ – ويساورني قلق بالغ إزاء تفاقم أثر النزاع على السكان المدنيين. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، حصد النزاع ١ ٦٩٢ قتيلا بين المدنيين، وهو العدد الأكبر لوفيات المدنيين الذي سُجل خلال فترة ستة أشهر منذ أن بدأت البعثة توثيقها المنهجي في عام ٢٠٠٩. إن استهداف البنية التحتية

المدنية، بدءاً من المدارس والمستشفيات مرورا بمكاتب وسائل الإعلام ووصولا إلى مقدمي المعونة، يُبرز العنف الموجه ضد نسيج المجتمع الأفغاني. إني أحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لمنع الهجمات على المدنيين والبنى التحتية المدنية.

٦٤ - وما زال انعدام الأمن والعنف والفقر والبطالة تؤثر بشدة على الشباب في أفغانستان. وإنني أدين الموجة الأخيرة من الهجمات المروعة ضد المرافق التعليمية، ولا سيما ضد مدارس البنات في ولاية ننكرهار ومركز تربوي في كابل. إن هذا العنف، إلى جانب ما أفيد عنه من إغلاق للمدارس قامت به عناصر مناوئة للحكومة، يمثل اعتداء على الحقوق الأساسية والدستورية لجميع الأفغان في التعليم. كما أن تجريم الجرائم المتصلة بالأطفال في القانون الجنائي الجديد هو خطوة أمسّ ما تكون الحاجة إليها لحماية أضعف أفراد المجتمع، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، ويجب إنفاذه. إنني أحيي استعداد حكومة أفغانستان للانخراط في مناقشة هذه المواضيع الحساسة، وجميع المسائل المتصلة بالشباب، مما يشكل تسليما باحتياجات هذه الفئة العمرية الأكبر حجما بين السكان الأفغان. وأرحب باختيار ممثل لشباب أفغانستان لدى الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ باعتباره حدثا يتيح الفرصة لمزيد من المشاركة، بما في ذلك بشأن دور الأمم المتحدة.

٦٥ - وأشيد بالحكومة لجهودها الرامية إلى تحسين قدرة القضاء الرسمي على إقامة الدعاوى والفصل في قضايا العنف ضد المرأة. بيد أن القيود الشديدة التي تقيد الحصول على تعويض عن العنف الجنسي والعنف الجنساني، فضلا عن المستويات المرتفعة للإفلات من العقاب بحكم الواقع التي تمس جميع مواطني أفغانستان، تبْرز الحاجة إلى مواصلة الجهود في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشجع السلطات الأفغانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في أداء دورها الحيوي كمؤسسة فعالة ومستقلة.

٦٦ - إنني أشعر بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها هيئات إدارة الانتخابات في أفغانستان في عملها، في ظل ظروف صعبة، على التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. إن القيام للمرة الأولى بإعداد قائمة للناخبين تربط كلا من الناخبين بمركز اقتراع يشكل حقا خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز نزاهة الانتخابات. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء الحصار المفروض على أماكن عمل اللجنة الانتخابية المستقلة، سواء في مقرها أو في بعض الولايات، من قبل المتظاهرين المعترضين على استبعاد لجنة الشكاوى الانتخابية مرشحين معينين. إن هذه الأعمال تؤخر الأنشطة المشروعة للجنة الانتخابية المستقلة ولا تسهم في النهوض بأي قضية ديمقراطية. إنني أناشد المحتجين الكف فورا عن أي عرقلة لعمل اللجنة الانتخابية المستقلة.

٦٧ - إن الأعمال التحضيرية التقنية التي تجرى في الوقت المناسب والتي تتمتع بالمصداقية، وإن كانت أساسية، لا يمكنها وحدها إيجاد حل لأوجه القلق السياسية. فالمسؤولية الرئيسية عن إجراء انتخابات ناجحة تقع على عاتق القادة السياسيين من جميع الأطياف السياسية. وتشمل هذه المسؤوليةُ عن المشاركة في العملية بصورة بنّاءة وسلمية، وعن منع وكبح الاحتيال، وعن الامتناع عن إعلان أمثلة عن المخالفات، أو مجرد نتائج غير مؤاتية، كدليل على حصول غش في الانتخابات. لذا، يساورني قلق بالغ إزاء التهديد بمقاطعة الانتخابات.

٦٨ - إن الخسارة تكون كبيرة عندما تقرر الجهات الفاعلة السياسية الانسحابَ من أي عملية انتخابية. فذلك يقلص من الخيارات المتاحة للمواطنين للمشاركة وإسماع صوتهم لصالح تعبير أضيق عن الاحتجاج أو لصالح الامتناع عن التصويت. ولذلك، أحث جميع الزعماء السياسيين على مواصلة المشاركة في هذه العملية الانتخابية والعمل مع السلطات الانتخابية الوطنية على معالجة ما يُعرب عنه من هواجس ويقدَّم من شكاوى معلَّلة. وأشجع السلطات الوطنية على أن تواصل العمل بفعالية لمنع وكشف المخالفات المحتملة والنظر في أي دليل على حصول تصرف محتمل مخالف للقانون لدى عرضه عليها. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب السلطات الانتخابية في أفغانستان ومساعدتها في مجال المعرفة التقنية وتقديم غير ذلك من أشكال الدعم، اعترافا منها بقيادة الجهات الأفغانية لإدارة هذه العملية السيادية وبإمساك هذه الجهات بزمامها.

٦٩ - إن أفغانستان هي في هذا العام على الطريق الصحيح لجمع إيرادات تكفي لتغطية ٥٠ في المائة من ميزانيتها التشغيلية. ومع أن هذا الاتجاه يشير إلى احتمال زيادة تمويل التنمية وإمكان توليد النمو، فإن الاحتياجات الطارئة الحادة آخذة في الارتفاع، لا سيما بالنظر إلى مستويات التشرد الداخلي وحصول أسوأ جفاف يواجهه البلد في السنوات العشر الماضية. وكما نوقشَ في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في كابل في ١٨ تموز/يوليه، فإن الطابع المعقد للقضايا الإنسانية والإنمائية التي تواجه أفغانستان في آن واحد يجعل المناقشات المقرر إجراؤها في المؤتمر الوزاري في جنيف مناسبة التوقيت بشكل خاص.

٧٠ - إن مؤتمر جنيف الوزاري بشأن أفغانستان سيتيح فرصة قيِّمة للمجتمع الدولي ليجدد التزامه السياسي بأفغانستان، وللحكومة لتظهر إحراز تقدم في الالتزامات الرئيسية. ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في مرحلة حاسمة، في منتصف الطريق بين مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٦ والمؤتمر المقبل لإعلان التبرعات، المزمع عقده في عام ٢٠٢٠. وبتسارع وتيرة الأعمال التحضيرية، أدعو الحكومة إلى توجيه جهودها الموحدة للوفاء بالالتزامات الرئيسية قبل انعقاد مؤتمر جنيف.

٧١ - وإنني أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص تاداميشي ياماموتو لما يبدونه من تفانٍ متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعماً لشعب أفغانستان.